

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/154
8 July 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة التاسعة والثلاثون

جنيف، ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

البند ٤(د) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية

تقرير أعدته أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

هذه الوثيقة تقدم تقريراً عن تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية لفترة السنوات الثلاث التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأونكتاد في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وسيتم تنفيذ الاستراتيجية بالكامل في عام ٢٠٠٢ عندما يتم تحويل البرنامج إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية. يذكر أن حددت المشاورات غير الرسمية التي طالبت بإجرائها الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قد حددت التحديات التي يواجهها الاتحاد فيما يتعلق بالافتقار إلى التمويل اللازم لدعم أمانته وكذلك أنشطته لبناء القدرات التي تكفل النهوض بقدرة النقاط التجارية على البقاء. ولذلك اقترح الاجتماع غير الرسمي أن يواصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى الاتحاد فيما يخص أمانته وتقديم الخدمات الاستشارية/بناء القدرات إلى النقاط التجارية. ويجري بعدئذ استعراض النتائج في الأونكتاد الحادي عشر. ومن المتوقع أن تتخذ الفرقة العاملة مقررًا بشأن هذه القضايا، واطعاً في الاعتبار المناقشات التي دارت أثناء المشاورات غير الرسمية.

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
		أولاً - الأنشطة التي اضطلع بها في السنة الثالثة لتنفيذ استراتيجية برنامج
٣	النقاط التجارية
٤	ألف - التقدم الذي أحرزه الاتحاد العالمي للنقاط التجارية
٥	١ - نظام فرص التجارة الإلكترونية
٥	٢ - خدمة دليل التجارة العالمية
٦	٣ - إصدار شهادات للشركات
٧	باء - التقدم المحرز في "تخريج" برنامج النقاط التجارية
٩	جيم - بناء القدرات
٩	ثانياً - استعراض تنفيذ الاستراتيجية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
١٠	ألف - بناء القدرات
١٠	١ - بناء القدرات لفرادى النقاط التجارية
١١	٢ - بناء القدرات الجماعية للنقاط التجارية لإدارة البرنامج
١٢	باء - تحديد الشبكة العالمية للنقاط التجارية
١٢	جيم - الخلاصة
١٣	ثالثاً - توقعات المستقبل

مقدمة

١ - ناقشت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثامنة والثلاثين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مدى التقدم المحرز وكذلك الأنشطة التي لم يجر الاطلاع بها حتى الآن في إطار استراتيجية برنامج النقاط التجارية لفترة السنوات الثلاث^(١) التي اعتمدها في الدورة الرابعة والثلاثين المعقودة في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ولتيسير مداولات الفرقة العاملة، أعدت الأونكتاد وثيقة بعنوان "تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية: تقرير مرحلي أعدته أمانة الأونكتاد" (TD/B/WP/143)، يصدر في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١.

٢ - وعقب المناقشات التي أجريت في الدورة، اعتمدت الفرقة العاملة مقررًا يتضمن جملة أمور منها:

(أ) "تحيط علماء مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية النقاط التجارية، وخاصة إنشاء الاتحاد العالمي للنقاط التجارية ونقل نظام الفرص التجارية الإلكترونية إلى هذا الاتحاد؛"

(ب) "تؤكد على أهمية دور الأونكتاد في تدعيم وتعزيز النقاط التجارية والاتحاد العالمي للنقاط التجارية في مرحلة نموه الحالية؛"

(ج) "تطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم إلى دورة الفرقة العاملة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ تقريراً عن تنفيذ هذه الاستراتيجية"^(٢)؛

٣ - وقد أعدت هذه الوثيقة استجابة للطلب المذكور أعلاه. وكانت التقارير التي أعدها الأمانة خلال السنتين الماضيتين تصف التقدم المحرز خلال السنة السابقة لتقديم التقرير. لكنه حيث إن سنة ٢٠٠٢ هي آخر سنة لتنفيذ الاستراتيجية، فإن هذا التقرير سيتضمن، بالإضافة إلى وصف التقدم الذي أحرز في السنة الماضية (الفرع أولاً)، تقييماً شاملاً لتنفيذ الاستراتيجية (الفرع ثانياً) واقتراحاً يتعلق بدور الأونكتاد مستقبلاً في دعم النقاط التجارية (الفرع ثالثاً).

أولاً - الأنشطة التي اضطلع بها في السنة الثالثة لتنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية

٤ - حسب التكاليف الصادر عن الدورة الثامنة والثلاثون للفرقة العاملة (انظر الفقرة ٢(ب) أعلاه)، تمحورت أساساً أنشطة الأمانة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حول ما يلي: (أ) دعم الاتحاد العالمي للنقاط التجارية لكي يصبح كياناً عاملاً بالكامل؛ و(ب) الاستعداد للتحويل النهائي لبرنامج النقاط التجارية إلى الاتحاد في نهاية تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية برنامج النقاط التجارية. كما واصلت الأمانة بذل الجهود في مجال بناء قدرات النقاط التجارية، باستخدام جميع الموارد الداخلية والخارجية التي تمكنت من حشدتها لهذا الغرض.

ألف - التقدم الذي أحرزه الاتحاد العالمي للنقاط التجارية

٥- كما ذكر في تقرير الأمانة المقدم إلى الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة^(٣)، أنه لضمان استمرار برنامج النقاط التجارية بعد تحويله إلى الاتحاد لا بد من تقديم المساعدة إلى الاتحاد لكي يعمل بكامل قدراته ويكون جاهزاً لإدارة شؤونه الذاتية. ويواجه الاتحاد تحدياً مزدوجاً في هذا المسعى هو: (أ) تطوير خدمات لأوساط النقاط التجارية تكون قادرة على منافسة خدمات القطاع الخاص؛ و(ب) إيجاد موارد مالية كافية للمحافظة على تشغيل الاتحاد على المستوى المركزي، لا سيما فيما يتعلق بأمانته وسير أنشطته التشغيلية. ورئي أن إقامة شراكات استراتيجية هو أفضل سبيل لمواجهة هذا التحدي.

٦- ووفقاً لهذه الطريقة في التفكير، كانت الخطوة الأولى التي تعين اتخاذها هي تعريف أهداف استراتيجية الاتحاد وطرق بلوغها من خلال التعاون مع الأطراف المهتمة المختصة. ولهذا الغرض، قدمت الأمانة المساعدة إلى الاتحاد لتعبئة الأموال اللازمة لإعداد خطة استراتيجية لتنمية الأعمال التجارية. وبفضل الدعم السخي الذي قدمته حكومتا فرنسا وبلجيكا، وضعت في صيغتها النهائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ هذه الخطة التي أعدتها شركة للاستشارات الدولية بالتعاون مع الأونكتاد والاتحاد. وحددت هذه الخطة رؤية الاتحاد ومهمته وأهدافه الاستراتيجية، والخدمات التي ينبغي أن يقوم بتطويرها لصالح النقاط التجارية وعملائها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدمت تحليلاً أولياً للشركاء المحتملين، وأعدت الوثائق المرجعية اللازمة للتوجه إلى هؤلاء الشركاء.

٧- وبالاستناد إلى عملية تحديد الأولويات، استكملت الخطة الاستراتيجية لفترة السنوات الثلاث بخطة تشغيلية للاتحاد لعام ٢٠٠٢ تتسم بأنها أكثر تفصيلاً وذات توجه عام، تحدد الأنشطة التي يتعين على الاتحاد الاضطلاع بها كمتابعة للخطة الاستراتيجية، وكذلك في مجالات تتجاوز نطاق الخطة، بهدف الاستعداد لتحويل البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٨- ويجدر بالذكر أن النقاط التجارية قد أقرت بالإجماع كلا الخطين الاستراتيجية والتشغيلية في الجمعية العامة الثانية للاتحاد العالمي للنقاط التجارية، التي عقدت في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في جنيف. من ثم فإن الاتحاد قد حصل على تفويض قوي من النقاط التجارية بمباشرة الأنشطة المزمع الاضطلاع بها، لا سيما في مجال المفاوضات مع الشركاء المحتملين وتطوير الخدمات المتفق عليها. وكانت الأمانة تقدم الدعم

اللازم إلى الاتحاد في هذه العملية، على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء في اجتماع الفرقة العاملة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٩- ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بدأ الاتحاد (واختتم أحياناً) مفاوضات مع الشركاء المحتملين فيما يتعلق بالخدمات التالية:

١- نظام فرص التجارة الإلكترونية

١٠- كما جاء في تقرير الأمانة المقدم إلى الدورة الثامنة والثلاثين للفرقة العاملة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١^(٤)، وبعد أن حول إلى الاتحاد في أيار/مايو ٢٠٠١ ما كان يسمى آنذاك بنظام الفرص التجارية الإلكترونية، جرى نقله إلى نقطتين تجاريتين هما مدريد وكاستيلا لا مانشا في إسبانيا، لاستضافته هناك مؤقتاً. ومع ذلك فقد كان من الواضح أن النظام بحاجة إلى مزيد من الدعم كي تزيد فائدته وقدرته على المنافسة، مما يستلزم قيام الاتحاد بالبحث عن شريك استراتيجي. ولذلك دعا الاتحاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى الإعراب عن الاهتمام بإدارة نظام فرص التجارة الإلكترونية ومواصلة تطويره.

١١- وتلقى الاتحاد بعد ذلك ستة عروض رسمية، وكذلك أربع رسائل إضافية للإعراب عن الاهتمام وردت من كل من النقاط التجارية وشركات القطاع الخاص. وبعد إمعان النظر في جميع المقترحات والسياق العام الذي يعمل في إطاره نظام فرص التجارة الإلكترونية (عدم كفاية مشاركة النقاط التجارية في النظام حتى ذلك الحين)، قرر الاتحاد تمديد العقد مع النقطة التجارية كاستيلا لا مانشا في إسبانيا، وفقاً لشروط جديدة تتضمن التزام المشغل بالعمل على تعزيز نظام فرص التجارة الإلكترونية. ومن المفترض أن يكون نظام فرص التجارة الإلكترونية المعزز متاحاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٢- خدمة دليل التجارة العالمية

١٢- تتضمن الشبكة العالمية للنقاط التجارية التي تم تجديدها والتي كانت الأونكتاد قد أنشأتها في عام ٢٠٠٠، أيضاً خدمة تدعى "قاعدة البيانات عن العملاء"، تكفل التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعامل مع النقاط التجارية على المستوى الدولي، من خلال موقع مركزي للبرنامج على الشبكة. ورئي أن من المفيد للغاية زيادة تطوير هذه الخدمة بالتعاون مع شريك استراتيجي مناسب. ولهذا الغرض، وجه الاتحاد طلباً لتقديم الاقتراحات (طلب عرض) في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأبدي اهتمام كبير بطلب العرض وأسفر عن تقديم تسعة عروض رسمية جاءت معظمها من القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات التي لها سجل طويل في تقديم خدمات مماثلة. وبعد النظر في جميع العروض، عقد الاتحاد (في ٣١ أيار/مايو و٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢) جولة ثانية

من المفاوضات مع ثلاثة من مقدمي العطاءات المختارين وبعد انتهائها تواصل المناقشات مع المرشح المفضل وحده. ومن المتوقع أن تتوفر هذه الخدمة في خريف عام ٢٠٠٢.

٣ - إصدار شهادات للشركات

١٣ - إن الثقة تعتبر الشرط الأساسي لعقد الصفقات التجارية الدولية كما أن زيادة مصداقية الشركات الأعضاء في النقاط التجارية من شأنه أن يحسّن بقدر كبير فرصها لعقد صفقات مع شركاء من بلدان أخرى. ولهذا السبب، بدأ الاتحاد بالبحث عن شركاء ملائمين قادرين على تقديم هذا النوع من الخدمات إلى زبائن النقاط التجارية. والمفاوضات في مرحلة متقدمة بالفعل مع إحدى الشركات الرائدة في العالم المتخصصة في نظم تقدير الجدارة الائتمانية وضمان ائتمانات التصدير، وكذلك مع شركة من أكبر الشركات في العالم التي تقوم بأعمال التفتيش والتحقق. ومن المتوقع إبرام اتفاق رسمي مع الشركة الأولى في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بينما يمكن أن تتاح الخدمة التي تقدمها الشركة الأخيرة للنقاط التجارية وعملائها في خريف عام ٢٠٠٢.

١٤ - وخلال العام الماضي، دأبت اللجنة التوجيهية ومكتبها على العمل معاً بصورة وثيقة بقصد دعم الاتحاد وإعدادة لمواجهة التحديات في المستقبل. وفي هذا الصدد يجدر بالذكر بصفة خاصة الالتزام الشخصي لأعضاء اللجنة التوجيهية، وخصوصاً رئيس الاتحاد، والدعم الذي تقدمه إليهم حكوماتهم. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عُقدت أربعة اجتماعات للجنة التوجيهية أو مكتبها في جنيف، في أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وشباط/فبراير - آذار/مارس وأيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وأعدت هذه الاجتماعات قرارات استراتيجية عن التوجهات المقبلة للاتحاد واختيار الشركاء فيما يخص الخدمات التي يعتزم تطويرها لصالح النقاط التجارية وعملائها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتكفلت حكومات البلدان الأعضاء في اللجنة التوجيهية والمنظمات الدولية إلى حد كبير بتمويل مصاريف المشاركة في هذه الاجتماعات.

١٥ - كما أن العروض التي تلقاها الاتحاد من العديد من الدول الأعضاء في الأونكتاد لاستضافة الاجتماع الثالث للجمعية العامة المزمع عقده في تشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تعتبر بمثابة دليل يثبت الدعم المقدم له. فقد تلقى الاتحاد عروضاً من جامايكا ولبنان وتايلند وتضمنت جميعها التزامات مالية من جانب البلد المضيف. وأُخذ مقرر بعقد اجتماع الجمعية العامة في لبنان.

١٦ - وتركز الخطة الاستراتيجية للأعمال التجارية للاتحاد أيضاً على الجوانب المالية المتعلقة بتشغيل الاتحاد. وتشير إلى أن الاتحاد شأنه في ذلك شأن أي منظمة غير حكومية حديثة المنشأ، سيعتمد إلى حد كبير على التمويل العام في بداية فترة الثلاث سنوات التي تشملها الخطة. ومع ذلك، ينبغي أن يظل هذا المصدر للإيراد مستمراً حتى نهاية فترة تنفيذ الخطة ريثما تصبح الخدمات التي يتم تطويرها تدريجياً بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين قابلة

للتشغيل ومولدة للإيرادات. وهذا الاستنتاج تؤكد الحالة الراهنة. ويعتمد الاتحاد حتى الآن على مساهمات من منظمات دولية (الأونكتاد ومركز التجارة الدولية) أو مباشرة من الدول الأعضاء لتمويل أنشطته. وكما ذكر أعلاه، يجري مع ذلك تطوير الخدمات التي تكفل تنويع الموارد المالية المتاحة للاتحاد. ويقوم الاتحاد حالياً بإعداد طلب لتوجيهه إلى السلطات السويسرية للتوصل إلى اتفاق ضريبي يعفيه (وموظفيه) من الضرائب الكونتونية والاتحادية. ويخضع مثل هذا الاتفاق لشروط مشددة ولم يمنح هذا المركز حتى الآن، إلا لخمس منظمات غير حكومية. ولذلك فإن موافقة السلطات السويسرية على ذلك سيكون بمثابة دليل على مصداقية الاتحاد.

١٧- واستهل الاتحاد أيضاً حملة للتوعية بأنشطته وبناء سمعته وتوطيد مركزه على المستوى الدولي. وفي هذا السياق، قدم الاتحاد طلباً للحصول على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والسبب في اتخاذ هذه الخطوة هو أن الاتحاد يعتقد أنه قادر على المشاركة في بلوغ أهداف الأمم المتحدة من خلال العمل كأداة عملية فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم، وبالتالي استكمال الأعمال التي جرى الاضطلاع بها على المستوى الحكومي الدولي في إطار الأمم المتحدة. كما توجه الاتحاد إلى العديد من الشخصيات الدولية المرموقة، يطلب إليها أن تصبح رسلة للخير.

باء - التقدم المحرز في "تخريج" برنامج النقاط التجارية

١٨- كانت أول الأولويات التي وضعتها الدول الأعضاء في الأونكتاد هي تخريج قطاعات برنامج النقاط التجارية ذات الطبيعة التجارية والتي قد تعرض الأونكتاد لاحتمال إقامة أوساط الأعمال التجارية دعاوى فيما يتعلق بمسؤوليته.

١٩- ونزولا على طلب محدد وجهته الدول الأعضاء^(٥) تم في أيار/مايو ٢٠٠١ تحويل أفضل خدمة موجهة نحو الأعمال التجارية تابعة لبرنامج النقاط التجارية - وهو نظام فرص التجارة الإلكترونية - إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية.

٢٠- ووفقاً لاستراتيجية "التخريج" التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأونكتاد، حولت الأونكتاد بصورة رسمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ملكية أسماء برنامج النقاط التجارية وعلاماته وشعاراته التجارية إلى الاتحاد. وهذا التحويل يمكن الآن الاتحاد من الشروع في عملية ملء طلبات للحصول على حماية حقوق الملكية الفكرية للبرنامج في جميع أنحاء المعمورة. ونتيجة لذلك، أعفى الأونكتاد من المسؤولية القانونية عن استخدام هذه الأسماء والعلامات والشعارات التجارية.

٢١- وتمثلت الخطوة الثانية في تحويل ما تبقى من الأنشطة المرتكزة على الشبكة التابعة لبرنامج النقاط التجارية التي تقدمها إلى الاتحاد الشبكة العالمية للنقاط التجارية من خلال موقعها على الشبكة. ولكي يتسنى للاتحاد

الاضطلاع بهذه الأنشطة، قرر أن ينشأ موقعاً خاصاً به على الشبكة (www.wtpfed.org). وأمكن القيام بهذا المشروع بفضل الدعم السخي الذي قدمه مركز التجارة الدولية الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية، وساهم الأونكتاد جزئياً فيه، حيث قدم التمويل إلى المستشارين لإنشاء الموقع. وقُدّم إلى الاجتماع الثاني للجمعية العامة للاتحاد (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) تقرير يوضح مفهوم الموقع على الشبكة ومحتواه المقبل وكذلك أول نموذج للموقع، وحظي التقرير بموافقة الاجتماع. والغرض المقصود من الموقع على الشبكة هو أن يكون بوابة للدخول إلى جميع خدمات الاتحاد المرتكزة على الشبكة (معلومات تجارية، نظام فرص التجارة الإلكترونية، خدمة دليل التجارة العالمية، إصدار شهادات للشركات، الوصول إلى مواقع أسواق التجارة الإلكترونية، التدريب والمواد المرجعية المتعلقة بالتجارة العالمية والتجارة الإلكترونية وغيرها)، وأن يقدم معلومات عن الاتحاد وأعضائه، وأن يتيح سبيل الوصول إلى مواقع فرادى النقاط التجارية على الشبكة.

٢٢- ويعتزم الاتحاد أيضاً إنشاء مداخل إقليمية ضمن موقعه الرئيسي على الشبكة. ولهذا الغرض، قامت كل منطقة بتعيين نقطة تجارية لتعمل كمنسق إقليمي للشبكة تتولى مسؤولية إنشاء المدخل المعني، على ضوء التوجيهات والأطر العامة التي يقدمها الاتحاد. وعُقد في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ اجتماع برعاية مركز التجارة الدولية بغرض دفع سير الأعمال الخاصة بالموقع على الشبكة ومدخله الإقليمية. والهدف النهائي للاتحاد فيما يخص الموقع على الشبكة هو أن يصبح أداة للعمل اليومي لجميع النقاط التجارية التابعة للاتحاد وعملائها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٣- وخلال هذه العملية، حوت تدريجياً فرادى العناصر للموقع الحالي للشبكة العالمية للنقاط التجارية على الشبكة ضمننت في موقع جديد للاتحاد على الشبكة. ومن المتوقع إغلاق موقع الشبكة العالمية للنقاط التجارية التي يقوم الأونكتاد بتشغيلها، عند الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على النسخة الأولى للموقع الجديد للاتحاد على الشبكة (في حزيران/يونيه ٢٠٠٢). وحينئذ، تكون الأمانة قد انتهت من تحويل جميع الأنشطة التي تركز على الشبكة والموجهة إلى أوساط الأعمال التجارية، التي يضطلع بها برنامج النقاط التجارية إلى الاتحاد.

٢٤- ومن المزمع التوقيع على العقد الرسمي بين الأونكتاد والاتحاد فيما يتعلق بتحويل البرنامج برمته في الاجتماع الثالث للجمعية العامة للاتحاد المزمع عقده في بيروت، لبنان في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وبعد التوقيع على العقد، تنتقل ملكية برنامج النقاط التجارية بما في ذلك جميع الحقوق والالتزامات ذات الصلة، من الأونكتاد إلى الاتحاد.

جيم - بناء القدرات

٢٥- لم يتسن إعداد وتقديم الدورات إلى النقاط التجارية ولا إنشاء القدرات التدريبية الإقليمية والمحلية المتوخاة في الاستراتيجية، بسبب الافتقار إلى التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية في الأونكتاد. ومع ذلك، فقد شاركت الأمانة في تنظيم أنشطة لبناء القدرات (حلقات عمل إقليمية عن المعلومات التجارية) لصالح النقاط التجارية باستخدام الموارد التي قدمها مركز التجارة الدولية الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية. ونُظمت ثلاثة أحداث من هذا النوع في عام ٢٠٠١ في نيودلهي بالهند (نيسان/أبريل) وفي سان بيترسبورغ بالاتحاد الروسي (حزيران/يونيه) وفي القاهرة بمصر (تشرين الثاني/نوفمبر) وثلاثة أحداث في عام ٢٠٠٢، في داكار بالسنغال (كانون الثاني/يناير) وفي سان دومنغو بالجمهورية الدومينيكية (آذار/مارس) وفي شنغهاي بالصين (نيسان/أبريل).

٢٦- فعن طريق الأموال التي قدمتها الحكومة اليابانية في إطار مشروع "تضييق الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية - تعزيز النقاط التجارية في آسيا/المحيط الهادئ من أجل التعاون الإقليمي"، الممول من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمكنت منطقة آسيا/المحيط الهادئ من الاستفادة من تعزيز دعم بناء القدرات. وعُقدت أول حلقة تدريبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الأونكتاد لصالح النقاط التجارية في آسيا/المحيط الهادئ، في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ومن المقرر عقد حلقة تدريبية ثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في شيانغماي بتايلند.

٢٧- وبالإضافة إلى التدريب، كانت جميع هذه الأحداث موجهة نحو إيجاد إطار مناسب وبناء القدرات اللازمة لتوطيد دعائم التعاون الإقليمي فيما بين النقاط التجارية. وبدعم من الأمانة، استهلّت في آب/أغسطس ٢٠٠١ مبادرة لإنشاء نقطة تجارية أفريقية إضافة إلى المحفل الموجود بالفعل للنقطة التجارية للبلدان الأمريكية، وأنشئت في آسيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) وفي البلدان العربية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) محافل إقليمية للنقاط التجارية. والمشروع الذي قامت بتمويله اليابان مكن محفل النقطة التجارية لآسيا/المحيط الهادئ من عقد اجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في جنيف وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في شنغهاي بالصين. وحددت جميع هذه المبادرات الإقليمية الأهداف التي ترغب في تحقيقها لصالح أعضائها وعملائها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ووضعت برامج العمل اللازمة لبلوغ هذه الأهداف. ويشكل ذلك خطوة هامة نحو توطيد التعاون فيما بين النقاط التجارية بغرض تعزيز العلاقات التجارية داخل مختلف الأقاليم وبالتالي فيما بينها.

ثانياً - استعراض تنفيذ الاستراتيجية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩^(٦)

٢٨- سارت استراتيجية برنامج النقاط التجارية التي اعتمدها الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في اتجاهين رئيسيين:

(أ) "... تأمين الاستدامة الذاتية للنقاط التجارية وتقليل الاعتماد على موارد الأونكتاد؛

(ب) "... تعزيز ترابط النقاط التجارية، وهو ما يظهره حالياً تطور الإنترنت إلى حد كبير"^(٧).

٢٩- وكان من المقرر تنفيذ التوجه الأول من خلال بناء القدرات، بينما كان من المزمع تحقيق التوجه الثاني من خلال تجديد موقع الشبكة العالمية للنقاط التجارية على شبكة الويب. وأدرج الإطار المنطقي لتنفيذ الاستراتيجية في مرفق بالاستراتيجية^(٨).

ألف - بناء القدرات

٣٠- يتألف مفهوم بناء القدرات الوارد في الاستراتيجية من مستويين:

(أ) بناء القدرات لفرادى النقاط التجارية، الأمر الذي يمكنها من تحسين الخدمات المقدمة إلى عملائها وزيادة قدرتها على الاستمرار الذاتي من الناحية المالية؛

(ب) بناء القدرات الجماعية في أوساط النقاط التجارية كي تعمل كشبكة على المستويين الإقليمي والعالمى، ولكي تتولى شؤون إدارة برنامج النقاط التجارية في نهاية فترة التنفيذ.

١ - بناء القدرات لفرادى النقاط التجارية

٣١- إن الشرط المسبق لمعظم أنشطة بناء القدرات للنقاط التجارية، على النحو المحدد في الإطار المنطقي تحت عنوان "الافتراضات والمخاطر"، هو توافر التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية. وقامت الأمانة بإعداد بعض المقترحات لمشاريع بناء القدرات لكن الأموال اللازمة للقيام بها لم توفر، باستثناء مساهمة قدمتها حكومة اليابان وأشير إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه حيث تمكن بفضلها تنظيم أنشطة بناء القدرات لنقاط تجارية في منطقة آسيا/المحيط الهادئ ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٣٢- وقد تم قبل أو في المواعيد المحددة تنفيذ جميع الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات المشار إليها في الاستراتيجية على أنها أنشطة ينبغي أن تضطلع بها الأمانة، لا سيما فيما يخص المبادئ التوجيهية وأدوات الشبكة العالمية للنقاط التجارية وقائمة أسماء الخبراء في النقاط التجارية. وخلال الاجتماع السادس للنقطة التجارية العالمية (المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، تلقت النقاط التجارية التي حضرت الاجتماع أيضاً التدريب على استخدام أدوات الشبكة العالمية للنقاط التجارية. وأدى توفير المبادئ التوجيهية والأدوات الموحدة المقرون بدعم شخصي قدمه المنسقون الإقليميون في الأمانة، إلى تخفيض كبير في الوقت الذي تحتاجه النقاط التجارية كي تدخل مرحلة التشغيل.

٣٣- وفضلاً عن ذلك، وبغية التعويض عن الافتقار إلى التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية في الأونكتاد، اشتركت الأمانة مع مركز التجارة الدولية الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية في تنظيم حلقات دراسية إقليمية عن المعلومات التجارية لصالح النقاط التجارية. وبفضل الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية، تمكنت جميع المناطق التي يعمل فيها برنامج النقاط التجارية من الاستفادة من بناء القدرات في هذا المجال. كما قدمت الحلقات الدراسية إلى المشاركين النصح فيما يخص إنشاء نقاطهم التجارية. وفضلاً عن ذلك، تمكنت بعض النقاط التجارية من حضور الدورات التدريبية السنوية التي نظمتها مركز التجارة الدولية في جنيف ولندن عن المعلومات التجارية.

٣٤- ولقد ساهمت هذه الأنشطة بلا شك في تعزيز القدرات في النقاط التجارية التي تمكنها من تقديم خدمات تتعلق بالمعلومات التجارية إلى الأوساط التجارية المحلية، وقدمت التوجيه والنصح إلى المشاركين فيما يخص إنشاء نقاطهم التجارية. وعلى الرغم من درجة التقدير المرتفعة التي أبدتها المشتركون فيما يتعلق بفائدة هذه الأحداث، فإنها ركزت بصورة خاصة على المعلومات التجارية وإنشاء نقاط تجارية ولذلك لم تتمكن من مساعدة النقاط التجارية على اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لإدارة شؤون نقطة تجارية والمضي في تطويرها، وهو ما كان ينبغي أن تركز عليه الدورات التدريبية التي توختها استراتيجية برنامج النقاط التجارية. ولذلك لم يتسن تقديم المساعدة المعتمدة إلى النقاط التجارية لزيادة قدرتها على الاستمرار ذاتياً إلى الدرجة التي كان المقصود تحقيقها أصلاً.

٢- بناء القدرات الجماعية للنقاط التجارية لإدارة البرنامج

٣٥- دعمت الأمانة التعاون فيما بين النقاط التجارية داخل مختلف المناطق وقدمت المساعدة في مجال إنشاء رابطات إقليمية للنقاط التجارية - محافل للنقاط التجارية - في جميع المناطق التي أعربت عن اهتمامها بإنشاء مثل هذه الرابطات. وتعمل هذه المحافل في إطار المظلة القانونية للاتحاد. وعلى النحو الذي ورد في الفقرة ٢٧ أعلاه، جرى أو يجري إنشاء المحافل الإقليمية للنقاط التجارية في الأمريكيتين، وفي منطقة آسيا/المحيط الهادئ، وفي البلدان العربية وأفريقيا.

٣٦- وقدمت الأمانة الدعم أيضاً لإنشاء الاتحاد العالمي للنقاط التجارية، الذي تم إنشاؤه رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قبل التاريخ المحدد له في الاستراتيجية (آذار/مارس ٢٠٠٢) بوقت طويل. وقد دأب الاتحاد، بدعم من الأمانة وكذلك بمساعدة مالية قدمتها عدة بلدان أعضاء (بلجيكا وفرنسا للخطة الاستراتيجية للأعمال التجارية، وحكومات بعض الأعضاء في اللجنة التوجيهية للاتحاد لتمويل المشاركة في الاجتماعات) على العمل بصورة منتظمة كي يصل إلى مرحلة التشغيل الكامل. وتم إلى حد كبير تطوير القدرة على اتخاذ القرارات والإدارة داخل الاتحاد فيما يخص البرنامج، بفضل التزام أعضاء اللجنة التوجيهية ولا سيما رئيس الاتحاد وبدعم من بلده وهو الأرجنتين الذي أتاح لرئيس الاتحاد إمكانية العمل في جنيف مع أمانة الأونكتاد منذ حزيران/يونيه

٢٠٠٠. وفضلاً عن ذلك، فإن المفاوضات الجارية لإبرام شراكات استراتيجية وإنشاء خدمات جديدة للقيمة المضافة للنقاط التجارية وعملائها من المؤسسات الصغيرة المتوسطة الحجم قد قطعت شوطاً كبيراً. وأعرب الاتحاد عن التزامه بتسليم البرنامج من الأونكتاد بعد الانتهاء من استراتيجية "التخريج".

باء- تجديد الشبكة العالمية للنقاط التجارية

٣٧- تم تجديد الشبكة العالمية للنقاط التجارية وفقاً للمواصفات المحددة في استراتيجية برنامج النقاط التجارية، في المواعيد المحددة لها ومع إدراج جميع السمات والأدوات المنصوص عليها. كما تم وضع نظام جديد للفرص التجارية الإلكترونية وسيتم إدراج سماته أيضاً في النظام المعزز للفرص التجارية الإلكترونية الذي يقوم بإنشائه الطرف المشغّل لهذه الخدمة بتوجيهات من الاتحاد. وقد تم بصورة رسمية تقديم الشبكة العالمية للنقاط التجارية التي تم تجديدها، إلى الأونكتاد العاشر (بانكوك، شباط/فبراير ٢٠٠٠) وإلى الاجتماع السادس للنقاط التجارية العالمية (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) وحظيت بردود فعل إيجابية للغاية. وتم تزويد جميع النقاط التجارية العاملة (٦٩ في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢) بتكنولوجيا الشبكة العالمية للنقاط التجارية.

٣٨- وبرغم الافتقار إلى التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية، الذي توخته الاستراتيجية لتنظيم الحلقات التدريبية، فقد عملت الأمانة على تحويل المعلومات المكتسبة من خلال عملية إنشاء الشبكة العالمية للنقاط التجارية، إلى الاتحاد. وتعاونت الأمانة بصورة وثيقة مع الاتحاد في إنشاء موقعها الجديد على الشبكة. وقُدّم الدعم ومشورة الخبراء أيضاً فيما يتعلق بالنظام المعزز للاتحاد المتعلق بالفرص التجارية الإلكترونية وبتوجيه طلبات لتقديم عروض بشأن خدمات الاتحاد المرتكزة على الشبكة. وسيتم، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الاستعاضة عن الشبكة العالمية للنقاط التجارية التي تم تجديدها بموقع جديد للاتحاد على الشبكة. وسيظهر على الموقع الجديد في الشبكة اسم الشبكة العالمية للنقاط التجارية وهو الآن ملك للاتحاد.

جيم- الخلاصة

٣٩- يمكن أن نخلص إلى أن الهدف الرئيسي لاستراتيجية الخروج على مدى ثلاث سنوات، أي تخريج برنامج النقاط التجارية سيجري تحقيقه ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. وإنه سيجري أثناء الاجتماع الثالث للجمعية العامة للاتحاد (الذي سيعقد في بيروت في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) التوقيع على اتفاق رسمي بشأن نقل البرنامج من الأونكتاد إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية. وحينئذ ستكون استراتيجية برنامج النقاط التجارية التي اعتمدها الدول الأعضاء في الأونكتاد في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قد استكملت.

ثالثاً - توقعات المستقبل

٤٠ - سيتم تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية وفقاً للتوجيه الوارد من الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، كشفت المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ التي طلبت الفرقة العاملة إجرائها في دورتها الثامنة والثلاثين، النقاب عن بعض الآثار الجانبية الناجمة عن تنفيذ الاستراتيجية وضرورة التصدي لها. وهذه المواضيع تتعلق بما يلي:

(أ) الحاجة إلى أنشطة لبناء القدرات (التدريب والمساعدة الاستشارية) لمساعدة النقاط التجارية على تحقيق القدرة على الاستمرار الذاتي. وهذه الأنشطة، التي يقدمها الأونكتاد بوصفه الشريك الرئيسي في الاتحاد العالمي للنقاط التجارية في هذا المجال، ستكون استجابة لطلبات محددة تقدمها الدول الأعضاء والاتحاد. وكما حدث في الماضي، فإن هذه الأنشطة ستحتاج إلى موارد خارجة عن الميزانية؛

(ب) الحاجة إلى تقديم الدعم المتعلق بالأمانة إلى الاتحاد العالمي للنقاط التجارية، ضمن حدود الموارد المتاحة للأونكتاد.

٤١ - ولذلك رأت الدول الأعضاء المشاركة في المشاورات غير الرسمية أن من الضروري التصدي لهذه القضايا في الفترة المقبلة على أن يكون مفهوماً أنه سيجري استعراض نتائج هذه المشاورات في الأونكتاد الحادي عشر.

الحواشي

(١) "متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية: استراتيجية برنامج النقاط التجارية" TD/B/WP/120، ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩.

(٢) "تقييم أنشطة التعاون التقني: مقرر اتخذته الفرقة العاملة"، الفقرة ٦ من الوثيقة TD/B/WP/120، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

(٣) "تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية: تقرير مرحلي أعدته أمانة الأونكتاد"، الفقرة ١٠ من الوثيقة TD/B/WP/143، ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١.

(٤) الفقرة ١٩ من نفس المرجع.

(٥) "تقييم برامج التعاون التقني"، الفقرة ١٢ من الوثيقة TD/B/47/L.4.

الحواشي (تابع)

- (٦) للاطلاع على التفاصيل، يرجى الرجوع إلى التقريرين المرحليين ذوي الصلة - TD/B/WP/128، الصادر في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠ و TD/B/WP/143، الصادر في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١.
- (٧) "متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية: استراتيجية برنامج النقاط التجارية"، TD/B/WP/120، الفقرة ٨ ، ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩.
- (٨) "طرائق تنفيذ الاستراتيجية المقترحة"، TD/B/WP/120/Add.1، ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.
